

العنوان:	مصير البيئة في مأدبة السياسة
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	أشلحي، يوسف
المجلد/العدد:	ع172
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	شتاء
الصفحات:	94 - 110
رقم MD:	890378
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البيئة، العلوم السياسية، السياسة الدولية، الأزمة الأيكولوجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/890378

مصير البيئة في مادبة السياسة

د. يوسف أشلحي

باحث مغربي - المغرب

في كل مرة تعقد قمم، تمضي قمم وتأتي أخرى، ونزيف الطبيعة ما يزال قائماً وتدهور عناصر وركائز البيئة ما فتئ يحدّد ويتفاقم بشكل رهيب. الكل على علم بالوضع وشاهد على الأمر، فلم تكن الجرأة السياسية بنفس الخطب الجلل؟ ولم لم تكسر "الإرادة السياسية" للأطراف الدولية عن جديتها وصلابة موقفها، بشأن أعظم تهديد بات يطوق راهن المكونات الحيوية التي تؤثت رقعة الأرض وتضع مستقبلها تحت المحك؟ ألا يؤشر الارتباك المتواصل الذي صاحب مختلف المنتديات الدولية التي عقدت أملاً في حسم هذا التخبط الذي يتحكم في سياسة الأطراف الدولية تجاه المعضلات البيئية، على أن مسألة الحسم تتجاوز السقف السياسي المرفوع، وأن الحسابات الاقتصادية وطموحات الهيمنة ونوازع التسيد تظل أقوى من كل التعابير السياسية التي تصدح بها المحافل البيئية التي تعقد باستمرار، دون أن تلمس لها أثراً في الواقع أو نستشف منها إسهاماً حقيقياً في مضمار الحد من النزيف الأيكولوجي أو على الأقل التخفيف من وطأته؟.

منذ بزوغ الوعي الدولي بالأزمة الأيكولوجية في سبعينات القرن الماضي، وبالتحديد منذ مؤتمر ستوكهولم إبان سنة 1972، عهدنا خطب التباكي تتناسل بإسهاب، وألفنا بيانات تصدر من مختلف الجهات تعرض علينا باستمرار أنشودة الانحدار الرهيب الذي تنزلق فيه مختلف المكونات الحيوية التي تسكن كوكب الأرض، ولطالما متينا أنفسنا الخلاص في معاهدات واتفاقيات متعددة سواء كان بؤرة اهتمامها منصبية على حماية أحد المكونات الحيوية للطبيعة، أو يتعدى هذا الالتفات ليلامس جوهر البيئة بصفة عامة. لكن ما الذي تحقق؟ وما الذي أعاق عن ترجمة هذه التطلعات وتنزيل هذه القرارات على أرض الواقع، وجعل كل الجهود الرامية إلى التعاطي الجدي مع

الأعطاب البيئية تذهب في مهب الرياح ؟ بكل تأكيد فإن محطة "كوب 22" التي دارت رحاها بالمغرب (مراكش 7-18 نوفمبر 2016) تعدّ متوالية هامة ضمن المتتاليات البيئية التي ما فتئت تتعاقب باستمرار في العقود الأخيرة؛ فما كانت بالنتيجة لتكون الأولى بحكم التراكم الوفير الذي تحقق في المؤتمرات البيئية على الصعيدين المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، ولم تكن لتكون الأخيرة بفعل أن أمهات المسائل البيئية ما كانت لتحسم في هذه المنتديات خلال هذا المؤتمر كما الحال يصدق كذلك على المنتديات القادمة.

أولاً- البيئة في دهاليز السياسة الدولية

قبل أن نسلط الضوء على المجرى المربك الذي طبع المؤتمرات البيئية (كوب)، لا بأس من إنارة مجملته للسياق الذي رافق بزوغ الوعي العالمي بالمعضلات التي تتخر كيان الطبيعة.

(أ) كرنفالات بيئية بالجملة:

من المعلوم أن المؤتمرات العديدة التي تنتظم تحت يافطة "كوب" (cop) / الأطراف المشاركة في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية)، والتي شرعت في الانعقاد بانتظام منذ مؤتمر برلين سنة 1995؛ أي سنة واحدة بعد دخول اتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية حيز التنفيذ سنة 1994، بعد التوقيع عليها إبان مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو خلال سنة 1992. غير أن إيثار المجتمع الدولي التركيز على قضية التغير المناخي خلال العقد الأخيرين، لا يعني أن الاهتمام الدولي غرض الطرف عن قضايا بيئية أخرى حاسمة كانت موضع اهتمامه إبان قمة الأرض خلال مؤتمر ريو بالبرازيل سنة 1992، بقدر ما ينم هذا الالتفات أيضاً على درجة وعي المجتمع الدولي بالمؤثرات الحاسمة والعلل الضاربة التي تكمن وراء حدوث معظم الاضطرابات البيئية ونشوء مختلف الأعراض الأيكولوجية المتلاحقة؛ ولهذا السبب كانت القناعة حاصلة بأن أي مدخل حقيقي وأي محاولة فعلية للحد من

هذا الخلل الأيكولوجي الرهيب، إنما يتطلب من مختلف القوى السياسية والاقتصادية ضرورة الاحتذاء بتوجه أيكولوجي جديد، وتنفيذ تعهداتها البيئية والالتزام ما أمكن بخفض الانبعاثات الغازية المسؤولة بالدرجة عن التقلبات العاصفة التي يشهدها المناخ في الوقت الراهن، وذلك بغرض اتقاء ما أمكن مختلف التأثيرات الوخيمة على كافة مناحي الحياة، والتي يمكن أن تتجم عن هذه التغيرات المناخية الهائلة.

ولعل نقطة التحول البارزة في بروز وعي ملموس في مضمار الوعي الجدي بهول الأزمة البيئية، كما تعين ذلك بشكل ملموس منذ عقد سبعينات القرن الماضي؛ وبالتحديد منذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972. سيمثل ولا شك هذا الأخير أول محطة دولية، ستُصح فيه التوجسات العالمية وسيكشف في خضمه عن القلق البالغ الذي بات ينتاب الضمير الدولي حيال مختلف المعضلات البيئية الحاصلة، ومن ثمة الدعوة الملحة إلى القيام بخطوات مستعجلة تروم حفظ وصيانة ووقاية وحماية كافة مكونات المنظومة البيئية.

بدءاً من عقد السبعينات من القرن الماضي، سنلمس قدراً كبيراً من نضج الوعي البيئي والحس بالمسؤولية تجاه الأزمة البيئية المركبة والمتعددة الأبعاد؛ بحيث ستهتدي العديد من المعطيات الواردة في "تقرير ميداوز" (Rapport Médoes)⁽¹⁾، و"إعلان ستوكهولم" (Déclaration de Stockholm)⁽²⁾ نحو الكشف عن جذر المعضلة

(1) فقد دقّ "تقرير ميداوز" ناقوس الخطر الذي يتهدد المنظومة البيئية جراء النموذج الاقتصادي السائد، وقد أنذر نفس التقرير بالمآل الذي قد يؤول إليه كوكب الأرض والنوع البشري في المستقبل، وذلك إذا ما استمرت وتيرة النمو الاقتصادي والتزايد السكاني على نحو ما هي عليها. وإزاء هذا الأمر، اقترح التقرير الأنف حلاً جزئياً يعود بالتنمية إلى أدنى مستوياتها؛ أي تحت عتبة "الدرجة الصفر من التنمية" (croissance zéro).

Martin Jean-Yves, *Développement durable? Doctrines, Pratiques, Evolutions.*, Ed. IRD, Paris 2002, p. 55.

(2) كما تعزى ديباجة "إعلان ستوكهولم" في فقرتها الثالثة طبيعة العلاقة المختلة الكائنة بين الإنسان وبيئته، إلى السعي البشري المتواصل "لاكتشاف وخلق واختراع والمضي قدماً"، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال تحويل الوسط الذي يعيش فيه، وذلك من أجل تحصيل المنافع وتجويد شروط الحياة. وبفعل هذه العلاقة

الأيكولوجية التي تتمثل أصلاً في التضارب الحاد الكائن بين القوانين والمعايير التي تحكم إنتاج وسير البنية الطبيعية من جهة، وبين طبيعة الأفعال والمتطلبات والتطلعات التي توجه البنى الاقتصادية والحاجات الاجتماعية من جهة أخرى. وفي نفس السياق، سينفطن المجتمع الدولي في السنة نفسها (1972) إلى ضرورة إيلاء العناية القصوى للمعضلات البيئية الحاصلة، وذلك من خلال وضع برنامج عمل دولي دائم يعنى بمواكبة مختلف المشكلات والتحولات العميقة التي يشهدها الوسط البيئي؛ وهو البرنامج تنزيل خطوطه العريضة والدقيقة من خلال "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (PNUE). وعقب ذلك، سنشهد دينامية لم يسبق لها مثيل على مستوى بلورة العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تستهدف حماية وصيانة مختلف المكونات الطبيعية؛ من قبيل الاتفاقية الدولية التي تخص الاتجار الدولي بالأصناف المهددة بالانقراض سنة 1973، والميثاق الدولي للطبيعة في سنة 1982، كما استأثرت مسألة حماية طبقة الأوزون كذلك باهتمام ملحوظ من خلال التوقيع على "اتفاقية مونتريال" خلال سنة 1987، ونفس الاهتمام سيؤلى للنفايات العابرة للحدود من خلال التوقيع على "اتفاقية بال" خلال سنة 1989.

بعد زهاء عقد مر على مؤتمر ستوكهولم، كانت الشروط ناضجة من أجل ضخ حيوية جديدة في مسار الجهود المبذولة التي تخص إدارة القضايا البيئية من قبل الجماعة الدولية. وبالرغم من التحسن الملحوظ على مستوى سياسة الدول المتقدمة في جهودها المنصبة حول تحسين جودة الهواء والماء، وتعزيز الرقابة على المواد الكيميائية، بالإضافة إلى صون مختلف عناصر الطبيعة، فقد كانت هنالك تحديات جمة مطروحة في العديد من دول العالم النامي التي شهدت تدهوراً بيئياً مهولاً، بشكل لم يسبق له مثيل على مستوى الدرجة والسرعة. ولم تسلم من جانبيها الدول الحديثة التصنيع من هذا التدهور البيئي الجسيم، نتيجة الخطة الاقتصادية التي انتهجتها على

المختلفة، صرنا نعاين نماذج بيئية بليغة الضرر والدمار والانهيال؛ كما هو مائل بصورة حية في مختلف أصناف التلوث الذي يطال المياه والهواء والتربة والكائنات الحية، والخطر الذي يتهدد الكثير من المصادر البيئية غير المتجددة. Déclaration de Stockholm 1972, article 3

نحو مفاجئ، وما رافق ذلك من تضخم سكاني وحضري هائل، ناهيك عن الضغوط الناجمة عن التخلف والفقر. كل هذه العوامل باتت تشكل مبعث تهديد وموطن قلق وتحدي لإرادة المجتمع الدولي، بشكل فاق قدرة الاستراتيجيات القائمة وحجم الإمكانيات المتوفرة، الأمر الذي فرض إعادة النظرة في مقاصد الإدارة الدولية للبيئة المتحققة طيلة العشرية الفائتة⁽³⁾.

إبان عقد الثمانينات من القرن الماضي سيلتقط المجتمع الدولي الإشارة إلى أهمية وصل البيئة بالتنمية على نحو مستدام؛ إذ في الحفاظ على الطبيعة ضمان أكيد للتنمية، وفي الإجهاز عليها التعجيل بوأد التنمية. هكذا سيعهد بموجب قرار صدر عن الأمم المتحدة (161/38) في ديسمبر 1983، إلى الأمين العام للأمم المتحدة مهمة تعيين "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التي أنيط أمر رئاستها إلى سيدة نرويجية - جرو هارلم بروتلاند (Gro Harlem Brundtland) - سبقت وأن اشغلت وزيرة للبيئة في حكومة النرويج. سيتم تحديد مهام اللجنة في وضع استراتيجيات بيئية طويلة الأمد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما وكّلت إلى اللجنة ذاتها مهمة رسم السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية على نحو فعال. وبعد جهد دام ثلاث سنوات من العمل، صاغت اللجنة مقترحات وتوصيات شاملة من أجل النهوض بأوضاع البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مقترحات همت إحداث تغييرات مؤسسية وقانونية في أفق مواكبة فعالة للتقلبات الحاققة⁽⁴⁾. لقد تفتنت اللجنة على نحو نبيه إلى المأزق العويص الذي بات يورق بالجميع؛ وهو المتعلق بكيفية الحفاظ على البيئة في ظل صيرورة اقتصادية متراكمة شكلت أساساً وشرط الدول الصناعية لإثبات تقدمها، كما يشكل في نفس الآن أملاً معقوداً بالنسبة للدول الحديثة التصنيع في

(3) حسن الإدارة البيئية الدولية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيويورك، أبريل 2001، ص 8.

www.unep.org/IEG/docs/.../K0135172.a.doc

(4) المرجع السابق، ص 9.

سبيل أن تلحق بركب الدول الصناعية الكبرى، كما تمثل أيضًا منفذًا للدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو في أفق التغلب على المسائل التنموية المطروحة لديها⁽⁵⁾.

في ضوء التغييرات المتواترة لاحت أمام أنظار الجميع أضرار هائلة، وكانت الدهشة أبلغ عندما تم اكتشاف ثقب الأوزون فوق القطبين الشمالي والجنوبي سنة 1985. الأمر الذي شحذ عزيمة المجتمع الدولي للبحث عن حلول عاجلة تقيه من تعمق الأضرار وتزايد الآثار، وكان له ذلك تزامنًا في مؤتمر فيينا سنة 1985 الذي بحث لأول مرة الآثار المدمرة التي يمكن أن تنجم عن بعض المواد الكيميائية، وبالخصوص الكلوروفلوروكربون (CFC). لتتواصل الجهود بعد ذلك في مؤتمر مونتريال سنة 1987، من خلال التوقيع على بروتوكول براهن على تخفيض نسبة إنتاج واستهلاك نسبة الكربون من طرف الدول الملتزمة بالبروتوكول⁽⁶⁾. واعتبارًا لهذه المعطيات الجديدة التي انبثقت في الوسط البيئي، ستتآلف جهود المجموعة الدولية قصد التعاطي الجاد للتحويلات المناخية الحاصلة، وذلك من خلال إعمال السبل القويمة للحد من مختلف الانبعاثات الضارة والطرق الناجعة للمحافظة على التنوع البيولوجي. ولن تجد هذه الانشغالات صداها، وتترجم ضمن موائيق قانونية وعهود دولية وبرامج عملية سوى في مستهل عقد تسعينات القرن الفائت؛ وبالتحديد في قمة الأرض بربو دي جانيرو سنة 1992.

شكل تقرير بروتلاند (le rapport Brundtland) سنة 1987 أبرز عمل سيوطي لقمة مؤتمر الأرض، بحيث سيثير التقرير ولأول مرة طبيعة العلاقة الكائنة بين البيئة

Morvan Bertrand, «le développement durable: une utopie politiquement correcte». In (5) Quademi, N 41. été 2000. Utopie II, Les territoires de l'utopie, pp. 92-93.

(6) سيتم تعزيز وتعزيد أحكام البروتوكول خلال أربع محطات قادمة: بدءًا من مؤتمر هلسنكي (Helsinki) 1989، ومؤتمر لندن (Londres) 1991، ومؤتمر نيروبي (Nairobi) في نفس السنة، وصولاً إلى مؤتمر كوبنهاجن (Copenhagen) 1992.

Deville Hervé, *Economie et politique de l'environnement*, Editions L'Hartmann, Paris 2010, pp. 25-26.

والتنمية. بناء على خلاصات هذا التقرير، شكّلت الجمعية العامة، من خلال القرار 228/44 الصادر عنها في 22 ديسمبر 1989، لجنة خاصة مكلفة بالإعداد للمؤتمر المزمع انعقاده في البرازيل سنة 1992. بعد تنصيب اللجنة سنشرع في عقد دورات خاصة قصد إعداد المقترحات القانونية والإجراءات التأسيسية، وذلك قبيل عرضها ومناقشتها في القمة المزمع عقدها⁽⁷⁾. بعد مضي عامين ونصف من العمل المضني، انعقد مؤتمر "ريو دي جانيرو" ما بين 3 و14 من يونيو 1992، وذلك بمشاركة جل الدول والعديد من الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية: فقد شهد حضور 176 حكومة، وأزيد من 1000 مندوب، بالإضافة إلى ما يناهز 1400 ممثل عن المنظمات غير الحكومية، وحولي 9000 صحفي. ومن خلال النظر في الحصيلة الغنية التي تمخضت عن المؤتمر، يتبين الأهمية القصوى التي أدركتها الجهود الدولية المبذولة بشكل غير مسبوق في مساعي توحيد الرؤى بصدد المسائل البيئية المطروحة. ويمكن إجمال هذه النتائج في سبع حصائل هامة: إعلان ريو حول البيئة والتنمية، ومخطط عملي يعرف بـ (Action 21) وهو عبارة عن جملة من التوجيهات الخاصة بالبيئة والتنمية في أفق القرن الواحد والعشرين، وثالثا اتفاقيتان دوليتان تكتسبان أهمية خاصة؛ وهما اتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية (CCNUCC) واتفاقية التنوع البيولوجي (CDD)، ورابعا إنشاء لجنة خاصة بالتنمية المستدامة (CCD)، وخامسا الاتفاق حول ضرورة

(7) استهلّت اللجنة الإعدادية بعقد أولى لقاءاتها داخل المنظمة الأممية، وتم تشكيل ثلاث فرق كل أوكل لها مهمة محددة. لتشهد بعد ذلك اللجنة عقد ثلاث دورات في أماكن متفرقة: هكذا انعقدت الدورة الموالية تحت اسم (Prerp'com I) في نيروبي ما بين 6 و30 من شهر أغسطس 1990، بينما انعقدت الدورة التي تلتها (Prerp'com II) في جنيف ما بين 18 مارس و5 من أبريل 1991، كما شهدت نفس المدينة انعقاد دورة اللجنة (Prerp'com III) ما بين المدة الفاصلة بين 19 من أغسطس و4 من سبتمبر سنة 1991، وذلك قبل أن تختتم اللجنة الإعدادية دورة أخيرة في مقر المنظمة بنيويورك. للوقوف عند أبرز الحثيات التي صاحبت أعمال هذه اللجنة وأهم النقاط التي أثّرت فيها وأبرز الإشكالات التي طرحت في مختلف هذه الدورات، انظر.

Kiss Alexandre-Charles, Dumble-Bille Stéphane, « *Conférences des Nations unies sur l'environnement et le développement* ». Annuaire Française du droit international, vol 38, 1992, pp. 826-830.

التفاوض بشأن اتفاقية دولية من أجل الحد من التصحر، وأخيراً الإعلان عن مبادئ التدبير المستدام للبيئة⁽⁸⁾.

(ب) خيبات "كوب" التي لا تنتهي:

من منا قد يتغاضى الطرف عن الوضع البشع الذي يبرز تحت نيره كوكب الأرض، أو يتعافى عن المجرى الذي آلت إليه مختلف مكونات منظومة الطبيعة حينما أمست عرضة لتقلبات عميقة مست أدوارها ووظائفها المعتادة. فلا نكاد ننفك من تدهور ونعتاد على خلل، إلا وظهر من الخلل ما لم يكن في الحساب من حيث الجسامة والخطورة؛ على نحو ما فتى يظهر من آفات وآثار مستحدثة وآية في الخطورة، تشكل وستبقى تمثل موضعاً للتحدي بالنسبة لراهن الإنسان ومستقبله؛ كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الاحترار العالمي، وواقعة توسع ثقب الأوزون اللتين تمثلان أبرز تحدٍ عسير ومرير تمتحنه الإنسانية الراهنة كما تتمخّن جراه في نفس الآن.

ولعل الإيماءات الإنذارية التي لوحث بها بعض من الانزياحات البيئية خلال الآونة الأخيرة؛ كما هو الحال بالنسبة لارتفاع درجة حرارة الأرض وتزايد منسوب مياه البحار والمحيطات وانصهار بعض الكتل الجليدية، شكلت دافعا قويا للأطراف الدولية لإبداء مزيد من الاهتمام بروح يقظة إزاء قضايا مصيرية لا تحتمل التأجيل. وهكذا أخذت القضايا البيئية الكبرى، ولا سيما التغيرات المناخية المهولة، تسترعي المزيد من الالتفات، وشرعت في فرض نفسها بإلحاح لدى المهتمين والمعنيين من علماء البيئة والعديد من الدوائر الحكومية والهيئات غير حكومية. فقد برزت الإشارات الأولى من قبل المجتمع الدولي، للتعامل مع قضية تغير المناخ خلال "المؤتمر الدولي لتغير المناخ" سنة 1979، وقد أعقب هذا المؤتمر صدور إعلان يدعو الحكومات إلى التنبؤ بالآثار المحتملة لتغير المناخ، والعمل على الحد من تلك الآثار، كما تم الاهتمام أيضا - في نفس المؤتمر - إلى إنشاء "برنامج المناخ الدولي" من خلال التعاون بين

Bettati Mario, *le droit international de l'environnement*, Edition Odil Jacob. Paris 2012. p. 17. (8)

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العالمية. كما شهد عقد الثمانينات العديد من المؤتمرات الدولية المنصبة حول مختلف القضايا البيئية بما في ذلك التغيرات المناخية المتنامية؛ بحيث أبقى هذا العقد أن ينصرف إلا بإنشاء الهيئة الحكومية لتغير المناخ (IPCC)، والتي وكل إليها إنجاز تقييم دوري حول جميع أبعاد وانعكاسات التغيرات المناخية الجارية. كما افتتح عقد التسعينات بانكباب الجمعية العامة للأمم المتحدة على عملية التفاوض التي استغرقت خمس جولات من المفاوضات من 1990 إلى 1992، وذلك قصد إقرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والتي أصبحت معدة للتوقيع عليها أثناء قمة الأرض في ري ودي جانيرو سنة 1992⁽⁹⁾. وتمكنت الاتفاقية من تحصيل الإجماع حولها من قبل المنتظم الدولي؛ كما نلمس ذلك من خلال توقيع 154 دولة بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية على ميثاقها، وإظهار الرغبة الأكيدة في تثبيت تركيزات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتواصلت الجهود لاحقا قصد ترجمة مقاصد هذه الاتفاقية إلى حيز الفعل بدءا من مؤتمر برلين سنة 1995 (كوب 1)، كما اهتدى المجتمع الدولي خلال المؤتمر الثالث الذي انعقد في مؤتمر كيوتو اليابانية إلى تبني آلية ملزمة قانونا (بروتوكول كيوتو)، قصد ضمان تحقيق الهدف النهائي من الاتفاقية عبر إلزام الدول الصناعية المدرجة بالملحق الأول للاتفاقية بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري⁽¹⁰⁾.

(9) ضاري ناصر العجمي، التغيرات المناخية وأثرها في البيئة، مجلة عالم الفكر، العدد 2، المجلد 37، أكتوبر-ديسمبر 2008، ص130-131.

(10) لم تكن نسبة الخفض متماثلة لجميع الدول الصناعية، بقدر ما كانت النسب متفاوتة تبلغ في المتوسط 5 في المائة عام 1990، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012. وقد تباينت نسب الخفض الملزمة بين الدول؛ بحيث حددت على سبيل المثال بالنسبة لسويسرا في 8 بالمائة، و7 بالمائة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و6 بالمائة بالنسبة لكندا، بينما سمح لبعض الدول بزيادة انبعاثاتها خلال الفترة نفسها بنسب متفاوتة وصلت إلى 10 بالمائة بالنسبة إلى أيسلندا. انظر المادة الثالثة والسابعة وكذلك ملحق (B) من بروتوكول كيوتو 1997.

زهاء عقدين مضيا على برتوكول كيوتو الذي وضع على عاتق كل طرف نسا
معينة من انبعاثات غازات الدفيئة، تداعت بعده العديد من المؤتمرات التي دأبت على
الانعقاد سنويا (إلى حدود مؤتمر كوب 22) قصد النظر في وسائل تثبيت القواعد
التطبيقية لـ"برتوكول كيوتو" حتى يتسنى إنفاذ هذه القواعد وتنزيلها ضمن السياسات
العمومية لكل دولة دون استثناء، ولا سيما المسألة المتعلقة بتخفيض نسبة انبعاثات غاز
ثاني أكسيد الكربون. لقد شكل الهاجس الأخير القاسم المشترك لدى جميع ساسة العالم،
واعتبر بمثابة الهم الرئيس الذي أرق بال الجميع من مختلف الأقطاب والحساسيات،
لكن عندما تدق ساحة الحسم وتعرض الأمور بشكل جدي خلال كل مؤتمر، سترى
التضارب سيد الموقف وتعاين غلبة الجلبة وطغيان سياسة التسويق، ومن ثمة ترجأ
الأمور إلى حين أو تعلق إلى حين من الزمن. عندما يقف المرء منصتا أو قارنا
لمختلف الخطابات الرسمية التي تتلى في هذه المنديات البيئية العالمية، ويعاين مختلف
البيانات والإعلانات الختامية التي تصاغ في كل مؤتمر، إلا ويرى فيها تكرار لنفس
النبرة التي اعتادت أن تتكلم نفس اللغة التهويلية من شدة الوضع الخطير الذي تئن
تحت وطأته المنظومة الطبيعية، ودأبت على ترديد نفس المعزوفة التي تهول من شأن
المآل الذي سينتهي إليه كوكب الأرض. وفي كل قمة يتناهى إلى أسماعنا ضرورة
توفر الإرادة والعزيمة وإذكاء روح التعاون والتحلي بالمسؤولية، والإشارة إلى ضرورة
الإقلاع عن الأمور الفلانية والالتزام بالأمور العلانية، وهكذا تتكرر الأسطوانة في كل
محفل بيئي وتتجدد نفس الأغنية كل سنة، مع تغيّر في الأسماء والأماكن والأشخاص.
بين الكلام والتجسيد، والوعود والإيفاء، والالتزام والتطبيق يكمن المشكل وينحصر
مصير الأرض إما سلبا وإما إيجابا. متى تم التساؤل حول طبيعة البنى الاقتصادية
والسياسية التي نمتلكها، ومنذ متى نمتلكها، ومن ثمة هل من اليسير أن نتخلى عنها، أو
نستبدلها ببنى أيكولوجية تكون في مستوى التحديات التي يجابهها كوكب الأرض؟
وهذا هو لب القصيد فيما يلي من حديث في العنصر التالي.

ثانياً- جذور الأزمة الأيكولوجية ومستقبلها في معترك الاقتصاد

إن تحدثنا بلغة المعادلة، فيمكن أن نقول إنه بقدر ما تشتد القوة الاقتصادية لكيان ما، بقدر ما تكون نسبة الضرر مرتفعة وإمكانية الإضرار بالمكونات الطبيعية قائمة. قد تصلح هذه المعادلة من جهة لكي نقيس على منوالها نسب المسؤولية التي تتحملها كل الأقطار والأقطاب الاقتصادية، وعليه تحدد كلفة الأعباء والتبعات وحجم الالتزامات والإلزامات. بيد أن هذه المعادلة تضي لنا أيضا بمدى الارتباط الشديد بين منظومة الطبيعة ومنظومة الاقتصاد، مع أن هذا الارتباط وُجد منذ الأزل، غير أن طبيعة هذه العلاقة التي توثقت عراها بين كلا الأمرين خلال القرون الأربعة الأخيرة، لم تكن من جنس العلاقة التي يحكمها التوازن ويسودها التفاعل الذي لا يخلو بأي جانب منهما، بقدر ما انفرد هذا التوازن ليؤول إلى ضرب من التسيد ومن ثمة خضوع طرف لطرف آخر؛ فلا غرابة إن انتهى المطاف بكيان الطبيعة إلى أن تكون بمثابة الحلقة الأضعف التي ستوضع عناصرها وتوهب خيراتها بسخاء في سبيل بناء قوى عظمى وإمبراطوريات كبرى. فكأن مفاتيح التقدم والتسيد توجد في الطبيعة، وكأنها ألفت السرّ الأعظم لبسط السيادة من خلال اقتفاء هدي القاعدة التالية: بقدر التحكم في الطبيعة، بقدر ما يمكن أن تتحكم في العالم.

لعل التحدي المربك الذي تجابهه البشرية الراهنة، والرهان العاصف الذي تتطلع إلى تحقيقه، كما تحرص على ذلك في كل مؤتمر بيئي يعقد، يكمن في تجاوز النزيف البيئي الحاد والعمل على تحقيق العدالة الأيكولوجية، وإعادة التوازن المختل بين البنية الطبيعية والبنية الاقتصادية. لكن كيف السبيل إلى ذلك؟ ونحن نعلم طبيعة التناثر القائم بين البنيتين وطبيعة المنطق الذي يوجه كليهما؛ أي بين بيئة تطبعها خاصية الحياة وتحكمها قوانين التفاعل والتكامل الوظيفي، وبين البنية الاقتصادية التي تعبر عن صيرورة البناء المادي، وهي ثمرة من الثمار التي تمخضت عن مختلف الأنشطة البشرية الناتجة عن الاستثمار والتحويل المستمر لعناصر منظومة الطبيعة. في ظل هذا التناثر الحاد بين كل من الضربين، حق أن نتساءل، كيف يمكن أن نحقق المواءمة

ونصون شعرة التوازن بين طموحات المجتمع الدولي التي تراهن على تجاوز الأزمات الأيكولوجية والحفاظ على كيان الطبيعة من جهة، وبين العوائق التنموية والإكراهات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية المتنامية من جهة أخرى؟

وبحكم أن الاقتصاد وُضع رهن إشارة تنمية الدولة وتقوية مكانتها وتحسين رتبها بين سائر الأمم، كما أن خيارات الطبيعة وضعت رهن إشارة التحويل الذي تضطلع به مختلف الورشات الاقتصادية، وهكذا يُشدّ الوثاق المتين بين مكونات الطبيعة والاقتصاد والتنمية في سلسلة دائرية لا متناهية. ألا ترى أن كل هموم الدولة منصبة على تحسين مؤشرات الاقتصاد، وبلوغ أفضل نسب تنموية، وتحقيق معدلات تصنيعية راقية، وكل ذلك يترجم هاجس الريادة ومحاولة إثبات أفضلية هذه الدولة على تلك، فماذا تبقى من نصيب لمساعي الحفاظ على الطبيعة وصون كوكب الأرض من المخاطر التي تحقّق به في عمرة هذا السياق المحموم بالتنافس وتدافع مختلف القوى الدولية وتواصيها بقانون الغلبة؟ وحرصا على وضع الأمور في نصابها، فلا ضير في تنبيه الأذهام والتذكير بأن وضع مقدرات الطبيعة تحت إمرة الاقتصاد، ورهن مكونات الأرض وعناصرها بمجرى بناء الدولة وتعزيز نفوذها، ليس بوليد اليوم، وذلك حتى يتسنى تدارك العلاقة المختلة بين كلا من بُنى الطبيعة وبُنى الاقتصاد، بقدر ما أن هذا الاستتباع والإخضاع يضرب بجذوره في ما تمّ تقريره منذ قرون خلت؛ وبالتحديد في ظل المنعرج الاقتصادي الحديث الذي خبرته الأمم الأوروبية إبان الثورة الاقتصادية بدءا من القرن 17م.

ولعل أوتية طبيعة العلاقة التي تجمع البنية الاقتصادية بمختلف مكونات الطبيعة إلى ضرب من علاقة التسيد والاستتباع والإخضاع خلال هذه الحقبة بالضبط، إنما عائد إلى حدوث جملة من المتغيرات الجوهرية والتحويلات المفصلية التي كان لها المفعول الضارب في حصول هذا التضارب، فكان ذلك إيذاناً لبذر الأزمة الأيكولوجية التي سيشتد وقعها ويستشري داؤها حتى وصل بها وبنا الأمر إلى ما وصل خلال الوقت الراهن، وما بالنّا بما سيؤول إليه الوضع وبما ستسفر عنه الأحوال في قادم

السنوات. وليس اعتباطاً أن نوّقت لحظة حدوث الانقلاب في نمط العلاقة التي تجمع الإنسان بالطبيعة تزامناً مع التحولات التي شهدتها العصر الحديث؛ إذ بعد مضي قرون مديدة من الألفة التي جمعت الإنسان بمختلف مكونات عناصر الطبيعة، ما كان فيه ظن الإنسان ليذهب إلى الاعتقاد بكونه كائناً متعالياً، بقدر ما كان يعدّ نفسه جزءاً لا يتجزأ من نسق الطبيعة، فكان فعله إزاء الطبيعة واستغلاله لها يكون بقدر ما يكفي لسد حاجياته المعيشية وتلبية متطلباته الآنية، فلا غرابة إن ألفت ضرب هذه العلاقة يتسم في الغالب بطابع فردي مباشر وفوري، متوسلاً في ذلك آليات بسيطة ومن جنس نفس الطبيعة، بحيث لا ينتج عنها كبير أثر ولا مبلغ ضرر قد يؤثر على عناصر المنظومة الطبيعية أيما تأثير. بيد أن الحال لن يدوم على نفس المنوال، فسرعان ما ستسهم التحولات العميقة التي لاحت في أفق العصر الحديث؛ على نحو ما تبدى ذلك في البعثات الاستكشافية التي رهن من ورائها البحث عن موارد جديدة، أو في الثورة الصناعية الناشئة، أو في الرحلات التجارية التي تم التعويل عليها لتنشيط الدورة الصناعية عبر جلب المواد الخام وتصريف المواد المحولة. لهذا ستشكل جماع هذه المحددات منطلق العلاقة التحويلية بين الإنسان والطبيعة من خلال توسل الآلية الاقتصادية في بعديها الصناعي والتجاري، ومنذ ذلك ستأخذ العلاقة بين الطرفين في التباين، لتصل غاية الاستتباع والإخضاع مع طغيان البنيان الاقتصادي المعاصر بفعل القفزات التي تحققت على الصعيد التقني والتجاري والصناعي.

حقاً إن الإنسانية الحديثة حققت فتوحات نظرية وعملية لا تتكرر، بيد أنه هل كانت لهذه الطفرات التقدمية لتتحقق دون أن تسفر عن نتائج غير مرغوبة وتكون لها تبعات وخيمة؟ يعزى هذا التقدم الهائل التي حققتها البشرية إلى الانزياحات الفكرية والعلمية التي تعيّنت خلال الأزمنة الحديثة في أوروبا، والتي أضفت زخماً جديداً على التصورات العقلية والعلمية وظيفية ومنهجاً وموضوعاً؛ وهذا ما نلامسه بعمق في التصورات الضاربة التي أسهم بها كل من كبلر وغاليلي ونيوتن وديكارت وبيكون. فبفضل هذه الكشوفات وغيرها، سيشرع النظر في استقدام الطبيعة إلى دائرة البحث والاستقصاء، وتكون موضوعاً قابلاً لكي يختزل ضمن معادلات رياضية وفيزيائية،

وذلك في أفق أن تكون أمرًا هينًا طبيعيًا يُقاد بكل سلاسة لكي يشبع الرغبات الاقتصادية ويلبّي نزوات الدول الضاربة التي لا تنتهي ولا تقف عند سقف محدود. لقد أعان توقّد روح النهضة لدى الأمم الأوروبية خلال الحقبة الحديثة (القرنين 17 و18م) على تنشيط الفكر الاقتصادي وتراكم العديد من النظريات الاقتصادية التي انصبّ جل اهتمامها على تقوية أواصر الدولة الحديثة وتمتين هيكلها بما يكفل لها تحصيل موقع ضارب بين سائر الأمم الأخرى التي تنافسها؛ فكأن مفتاح التقدم وتعزيز الريادة وبسط الهيمنة يمرّ لا محالة من قناة الاقتصاد، ولكن هل من زاد تتقوى به اقتصاديات الدول من دون وعاء الطبيعة أو ما تحبل به الأرض من خيرات عظيمة؟ لا شك أن بصمة المذهب الميركانتيلي (Mercantilisme) والمدرسة الفيزيوقراطية، وما جادت به قرائح كبار منظري الاقتصاد آنذاك من قبيل آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون لوك، روبرت مالثوس وجيرمي بنتام...؛ كما تعين ذلك بوضوح في مفاهيم اقتصادية ضاربة من قبيل الإنتاج، الثروة، القيمة، التبادل الحر، العائد، الادخار...⁽¹¹⁾، وفي ضوء هذه المفاهيم سيشرع الاقتصاد الحديث في بسط نفوذه وتعزيز سطوة القوى النافذة. ولعمري إن تحقيق مبتغى تقوية نفوذ الدولة مستعينا بالتحويلات العميقة التي شهدتها الاقتصاد نظرا وحدثا، استدعى بالموازاة مع ذلك التسريع من وتائر استثمار عناصر الطبيعة والإمعان في التحويل المهول لمقدرات الأرض. ولقد مهدت هذه الكشوفات العلمية والإحرازات الاقتصادية، ويسّرت السبل أمام بعض الأمم الأوروبية خلال هذه

(11) تشكل هذه المفاهيم أهم الأدوات التي سيشرع من خلالها استثمار وإخضاع متبادل للمنظومة البيئية؛ فلو أخذنا على سبيل المثال مفهوم الادخار الذي يعدّ مفهوما مركزيا في إطار المنظومة الاقتصادية الكلاسيكية وكذلك الحديثة، نظرا للدور الحيوي الذي اضطلع به من خلال نقل الطبيعة ضمن اقتصاد الكفاف (الاقتصاد المعيشي) إلى اقتصاد السوق. فمن خلال آلية الادخار، ومن خلال الاستعانة بالآليات الأخرى كمفهوم الإنتاج والتبادل والعائد، سيخرط الاقتصاد ضمن دائرة التراكم. وبواسطة التراكم الكمي والكيفي، تزداد الدولة قوة ومثانة وزيادة، ولتحقيق ذلك يتعين إقامة تحويل مستمر ومكثف لعناصر المنظومة البيئية حتى نحقق البعد التراكمي الكفيل بتأمين قوة وفعالية الاقتصاد.

- للوقوف عند طبيعة ودور هذه المفاهيم في تعزيز قيم السوق وبناء الثروة المادية، انظر:

Mistiaen Frank, *La richesse n'est pas produite. ou Essai sur la nature et l'origine de la valeur marchande et la richesse matérielle*. Ed L'Harmattan, Paris 2011, pp. 97- 102.

الحقبة من دخول عالم التصنيع والاستئناس بعالم المكننة وخوض غمار التمدد التجاري، وهو الأمر الذي أسهم في تقويض ركائز توازن الطبيعة، وساعد على استفحال الاختلال البيئي. رغم أن الأمور لم تطفُ على السطح حينئذ، إلا أن تلك التحولات مثَّلت مولد الخلل ولحظة تبلور الأزمة التي ستجني ثمارها الإنسانية الحاضرة والقادمة؛ وبالخصوص أن السلب الذي نتج عن هذه الثورات الاقتصادية والصناعية لم يقتصر فقط على استنزاف الموارد الطبيعية بُغية تَغذية الدورة الاقتصادية والصناعية، وإنما تجلَّى أثر هذا السلب أيضاً على مستوى المخلفات والانبعاثات المضرة بالطبيعة التي تحدث جراء مختلف الأنشطة الاقتصادية والصناعية القائمة، فيكون بذلك الضرر الذي يلحق بالطبيعة حاصل على جهتين أخذاً (الاستنزاف) وطرحاً (التلويث).

سيشهد النظام الاقتصادي الدولي المعاصر بدءاً القرن 21م تحولات بنبوية، كما شهد في الوقت ذاته القطاع الصناعي تقدماً ملحوظاً وتوسعاً سريعاً وهائلاً، وذلك بفعل عدة عوامل: من قبيل التركيز الرأسمالي، وتزايد القاعدة الإنتاجية والاستهلاكية وتمددهما بفعل التزايد البشري الهائل الذي شهده كوكب الأرض، وتدفق الاستثمارات، ناهيك عن الطفرة الحيوية التي تحققت على الصعيد التكنولوجي إلى جانب وسائل المواصلات والاتصالات الأخرى. وهي المؤشرات التي أصبغت على البنية الاقتصادية زخماً هائلاً، ومدتها بنفس تنافسي مضاعف وأذكت فيها روح الهيمنة والجبروت، وجعلتها تهتدي إلى ابتكار الصيغ وانتهاج آليات والاستعانة بوسائل أكثر فتكاً وأسرع تحويلاً لخيرات الطبيعة كمّاً وكيفاً؛ وكفى أن نعاين الدور الهائل الذي باتت تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية في جميع المراحل المتصلة بالسلسلة الاقتصادية من الاستخراج إلى التحويل إلى التصنيع ثم التوزيع والتسويق، علاوة على حرص القوى الكبرى على الدفع بكل قوة نحو مؤسسة الاقتصاد الدولي وخلق تنظيمات اقتصادية دولية (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولية..)، وتشريعات ذات بعد عالمي تصب في خانة الحرية الاقتصادية. وكل هذه الخطوات التي غلب عليها هاجس الكسب وتحقيق الرفاه الاقتصادي والحفاظ على ريادة القوى الكبرى وتأمين قدراتها

الاقتصادية والثقافية، ما كانت لتضع بالحسبان التبعات الوخيمة على البيئة، ولا لتتظر بعين الرحمة إلى النزيف المتواصل الذي يأتي بشكل متواصل على مختلف عناصر الطبيعة.

وفي ظل هذه الحقائق الدامغة والطيش الاقتصادي المتواصل، ماذا ننتظر من نتائج فعلية وإجراءات حازمة ستتجم عن هذه المؤتمرات البيئية المتتالية، لتكون بردًا وسلامًا على الجسد البيئي الذي يُكوى باستمرار؟ لتنتسج بشحنة زائدة من الأمل ونفترض أنه في يوم من الأيام وفي مؤتمر من المؤتمرات سيتحقق الحسم المبين في تواطؤ الإيرادات الدولية على تشريعات نافذة وآليات صارمة، مثل ما هو الحال بالنسبة لمسألة تحديد نسب انبعاثات الغازات، بيد أنه ما الذي يضمن إذعان الأطراف الدولية لهذا التحديد؟ ومن الذي سيراقب مدى احترام مختلف الوحدات الصناعية للإجراءات الأيكولوجية السليمة؟ ومن الذي سيضمن تتصل هذه الأطراف من هذه الالتزامات في يوم من الأيام؟ أو سيحول بينها وبين التحايل على الالتزامات البيئية الدولية؟ مثل الأمر الذي دأبت عليه القوى الاقتصادية الكبرى من خلال تصريف صناعاتها الثقيلة والملوثة إلى الدول النامية باسم تشجيع مناخ الاستثمارات في هذه البلدان، مستغلة عوزها والإكراهات السوسيو-اقتصادية التي تتن تحت وطأتها هذه الأقطار. وهل بالإمكان أن تفي الدول الكبرى بحزمة من المساعدات المالية التي تقدر بـ 100 مليار دولار سنويا قصد مساعدة الدول النامية في مواجهة الأضرار البيئية، كما أكد على ذلك مؤتمر باريس 2015 (كوب 21)، وذكر بهذا الوعد مؤتمر كوب 22 بمراكش 2016، أم هي فقط محض وعود تُتلى؟

ليس من الهين أن تعاد المياه إلى مجاريها بكل يسر ويتم تجاوز العقبة بكل سهولة، كما يشهد على ذلك الفتور الذي يطبع كل مؤتمر بيئي معلق، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار النموذج التنموي الذي احتذاه العالم منذ الحقبة الحديثة، وهو النموذج الذي أفرز الخلل الأيكولوجي ولا زال يضع مستقبل الأرض تحت مقصلة التقويض. فماذا نحن فاعلون في ظل التشعب والتسارع والتنوع الذي بات يطبع مسارات العولمة

الاقتصادية، وذلك بفعل احتدام التنافسية بين مختلف القوى والتكتلات الاقتصادية، والحرص الدؤوب على تعزيز الأبنية الاقتصادية بشكل يُيسر أداء اقتصاد السوق ويدفع بحركة تحرير المنظومة الاقتصادية إلى أقصى مستوياتها⁽¹²⁾. تبدو إرادة العالم اليوم أكثر حزما وتوقفا للبحث عن حل جذري للمعضلة الأيكولوجية، ولكنها على علم بالتحديات الديموغرافية الهائلة التي تتطلب تنشيط الدورة الاستهلاكية، كما أنها تعانين في نفس الوقت تواصل التسابق الاقتصادي وتساعد منحنى التنافس الصناعي بين الأمم، فهل من سبيل - في ظل هذه الاعتبارات- إلى صون الطبيعة وحماية البيئة؟

رغم أن النزوات الاقتصادية لا تقهر والتدافع نحو الغلبة بين الأقطار ما يزال مستشريا، بيد أنه يتوجب على البشرية الحالية أن لا تستسلم للترغبات الراهنة وترهن مصير الطبيعة في سبيل إثبات الزعامة والريادة، بقدر ما عليها أن تبصر الأمور على نحو أبعد، وتضع بعين الاعتبار أنه لا مستقبل للإنسانية ولسائر المكونات التي تموج في الأرض، إن لم نعد إلى صون هذا الإرث المشترك على أمل أن يتسع لغيرنا في الحاضر والمستقبل كما اتسع لمن قبلنا؛ وليس السبيل إلى ذلك سوى من خلال تجاوز دائرة التخبط والارتباك والتسويق إلى إجراء السياسة الحمائية والاهتداء إلى نهج حمية اقتصادية صارمة وتفعيل ما تم التوافق عليه، وإلا ستبقى البيئة مجرد وليمة تستحضر في منقذات متتالية دون أن تشفع ولا أن تنفع.

Cenk keskin Ali, Pour un nouveau Droit International de la Concurrence, Ed L'Harmattan. (12)

366-367..Paris 2009, pp